

انه الشعب الفلسطيني الذي بدأ يعي ذاته ووجوده ، الآن . . . يا اسرائيل حذار ، ها هو الخطر مائل أمامك ، يقف على أبوابك اذا لم تتراجعى ، انه ولادة أمة « الامة الفلسطينية » ليست أقل عددا منك « (٤٠) .

وإذا كان عام ١٩٧٠ قد شهد — كما رأينا — بلورة محددة لسياسة فرنسا المتوسطة وعلاقة هذه السياسة بالموقف من العرب ، فان نفس الشيء حدث بالنسبة لبلورة الاعتراف الفرنسي « بالحقوق الشرعية لشعب فلسطين » كما طالب بها الاتحاد الديمقراطي للعمال الفرنسيين في البيان الذي أصدره في مؤتمره في أيار (مايو) ١٩٧٠ (٤١) ، والدعوة بالتالي الى حل المشكلة الفلسطينية بما يتفق مع هذه المصالح المشروعة ، كما جاء في بيان صدر عن محادثات الرئيس الروماني نيكولاى تشاوشيسكو مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ، في حزيران (يونيو) ١٩٧٠ (٤٢) . ولذلك لم تعد فرنسا تتحدث عن « اللاجئين » فلسطينيين او على حد تعبير مندوبها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠ عند مناقشتها لازمة الشرق الاوسط وراي بلاده بالنسبة للتسوية العادلة « . . . خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين لم يعد في مقدورنا أن نسميهم فقط باللاجئين الفلسطينيين ، والذين لديهم الحق في العودة الى ديارهم ، ليحيوا حياة مستقرة في ظروف عادية ، كما ان لديهم الحق في الكرامة ، وفي حرية تقرير مصيرهم » (٤٣) .

ولكن كل هذه الآراء والافكار لم تجد صياغة محددة بوضوح قاطع الا في الوثيقة التي أقرتها دول السوق المشتركة في أيار (مايو) ١٩٧١ وحملت اسم وثيقة دول السوق المشتركة ، أو وثيقة شومان ، وزير خارجية فرنسا الذي وضع هذه الوثيقة ، والذي سعى — تنفيذاً لسياسة حكومته — الى تجميع دول السوق حول سياسة موحدة تجاه المشاكل الدولية الكبرى ، وفي مقدمتها مشكلة الشرق الاوسط .

ما يعنينا هنا من هذه الوثيقة ففترتان : « ان حل القضية الفلسطينية يتوقف على الإرادة الحرة للسكان المعنيين ، وعلى مواقف الدول العربية المعنية ، وحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ » ، « انشاء لجنة تضمن منح اللاجئين امكانية العودة الى البلاد أو التعويض والاستيطان في بلاد أخرى . وعند عودة اللاجئين الى اسرائيل يجب تنظيم مراقبة ودفع تعويضات موازية للاضرار مهما كان البديل الذي يختاره اللاجئ » (٤٤) . كان هذا تغيراً حقيقياً في موقف فرنسا تجاه الفلسطينيين ، لم تكن تتحدث من قبل الا عن الاستيطان ، أما الآن فانها تتحدث عن حق العودة ، والتعويض . حتى ان الحكومة الفرنسية رأت ان مشروع الملك حسين الذي أعلنه في آذار (مارس) ١٩٧٣ ، غير كاف لحل « المشكلة الفلسطينية » (٤٥) .

وقد ساعدت حرب تشرين (اكتوبر) في اضاء مزيد من الوضوح والتحديد على هذا الاتجاه الفرنسي . فوسط نيران المعارك الحامية والتي لم تكن قد حسنت نتيجة الحرب لاي من الجانبين وان كانت بداياتها قد هزت مكانة اسرائيل العسكرية — كان المكتب التنفيذي للحزب الاشتراكي — المعروف بتعاطفه مع اسرائيل — يتخذ قراراً يؤكد فيه على « وجود اسرائيل وحقها في الامن » كما يؤكد على حق الامة العربية الفلسطينية ، وذلك في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ (٤٦) . ويصرح ميتران زعيم هذا الحزب قائلاً : « ان لاسرائيل الحق في أن تبقى ، ولكن الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على جزء من اراضيهم القومية » (٤٧) . ولا يجد كاتب صهيوني هو ريمون آرون ، محيصاً عن السير في هذا الاتجاه ، فيقول : « لا اعتقد ان هناك من يمكن أن يشك في ان الحل الشامل أو النهائي يتضمن جزءاً خاصاً بالفلسطينيين » . ويضيف : « في